حقيقة او حكما وذلك فيما اذا كان الاسم فضلة قوله اى انه ثم
مضاف اليه بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية فانه يقابل الحال الا انه
انفى به مضافا واما لم يجعل حقيقة او حكما لان الجر لا يوجد في غير المضاف
اليه واما نحو بحسبك زيد فلما كان الجار زائدا فيه لم يعتد به او كان
الجر زائدا كالجار فكانه ليس علامة قوله لان الرفع ثقيلة والفاعل قليل
لانه واحد مبنى على اصالة الرفع في الفاعل ولو ترك قوله لانه واحد
وقيل لان الرفع ثقيل والفاعل حقيقة او حكما قليل لكن الاقدام لم يكن
مبنيا عليها وكذا الكلام في قوله والنصب خفيفا الخ ولك ان تقول لان
الرفع اقوى الحركات فيناسب العمدة قوله ما عطى الثقيل للقليل اى جعل لا
للقليل لتعادلا وكذا جعل الخفيف للكثير قوله والنصب خفيفا او ضعيفا
والفضلة ضعيفة فجعل الضعيف للضعيف قوله لما لم يجعل الخ انما جيء
للاضافة الى علامة لان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فاريد
تميزها عما هو فضلة لا بواسطة الحرف اما كونه فضلة فلانه اقتضاه
العمدة التي هي الفعل وشبه عمدة واما انه بالواسطة فلان ايصال
معنى العمدة اليه بواسطة الحرف ولما كانت العمدة اقتضته وللحرف مدخل
في ذلك اعتبر بعمل عامل اما عمل الحرف فيه فظاهر واما عمل الفعل ففي محله
ولذا جاز العطف بالنصب على محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم جرّ
الجر في موضع عن كونه علامة للفضلة ويبقى علما للفضلة للمضاف
اليه فقط انتهى فالمضاف اليه الاسم بتقدير الحرف كغلام زيد فان
الغلام مجرور نسبة الى الجرور المسند اليه ... بزيد وكان
فيلزم المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه ايضا الجر لانهما

فضلة

فضلة بواسطة الواو والا كلما كان الواو في الاصل للعطف وغير
مختص باحد القبيلين يعني الاسم والفعل وكان الا لم يعمل في غير المفعول
كالمستثنى المفرغ لم يرو اعمالهما فيما بعدهما فنصبا بكلا وكلا عملا اشعر به
في كلام الشيخ الرضي قال العامل ... الى بيانه اما لاحتياجه في حكم
المعرب بل تعريفه ايضا اليه لان العامل مذكور في حكمه جزء في تعريفه
واما تاخره عن الاعراب لانه سبب بعيد للاختلاف والاعراب سبب
قريب واما الاستيفاء ذكر العلل الاربع التي هي مقاصد بهذا الفن
لكن قالوا ان المعرب مادة والاعراب صورة والدلالة على المعاني
غاية والعامل فاعل وتاخيره عن المادة والصورة ظاهر واما تاخيره
عن الغاية فلانها مذكورة تبعا لا ... بيان العمدة اليها اولا
مقصودة بالذات والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المقام المقصود
تخصيصه بالاسم كما ذهب اليه البعض وينبغي ان يخرج بها
العامل مطلقا عندهم ما اوجب ان اخر الكلمة فعلا او اسما او
مخصوصا ما اقتضاه المقتضي او شبه اقام بالاسم وايضا المراد عامل
الاسم العام الذي له تاثير في المعنى حتى لا يرد النقض بالباء في بحسبك
زيد قال فانه يقوم تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر او لافادة
انه في التعريف فكان التعريف غير جامع لصدقه على كلا من الاسماء
وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما وعلى المركب من العامل والاعراب
الامور المذكورة فكان الاسم لا الا ان الاصل وجه انه ... الحكم
واعتقدوا انه انه وان لم يصح كونه انه بل يسمى ... الا
لا يقال ففيه فقد اثبات التعريف على التبع ليعلم ما بعده انه

Copyright © King Saud University